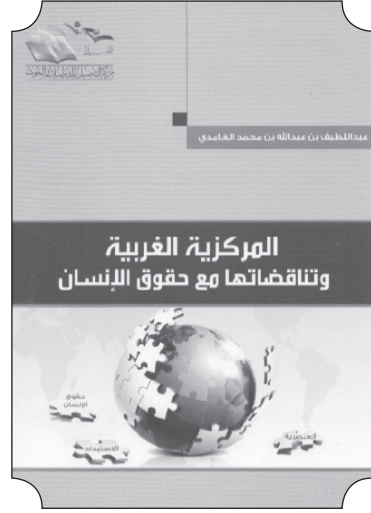


المركزية الغربية وتناقضاتها مع حقوق الإنسان

الكاتب: عبد اللطيف بن عبد الله بن
محمد الغامدي.
الناشر: مركز التأصيل للدراسات والبحوث.
الصفحات: 786 صفحة.
سنة النشر: 2014م.



مراجعة: ميرفت إبراهيم*

عن الكتاب

تُعدّ مسألة حقوق الإنسان من القضايا التي حظيت، ولا تزال، باهتمام دوليٍّ وأُمميٍّ لافت، في سياقات متداخلة أيديولوجيًا وعقديًا وفلسفيًا واقتصاديًا، شكّلت بدورها دافعًا رئيسًا لهذا الاهتمام. ومع ذلك، كثيرًا ما تُنتهك تلك الحقوق تحت مُسمّى حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية، وتُزيّن هذه الانتهاكات إعلاميًا، لتقديمها على أنها النموذج الأمثل لضمان الحقوق. تبرز أهميّة هذا الكتاب من خلال محاكاته لواقع حقوق الإنسان وتطبيقات

* باحثة في مجال الأديان المقارنة، ومدّسة في جامعة المعارف وجامعة المصطفى العالمية.

المركزيّة الغربيّة لها، والتي أصبحت، باسم حقوق الإنسان، أكبر مُهدّد لها. يكشف الكتاب، من خلال الوقائع والشّواهد، زيف الادّعاءات الغربيّة في تقديم نفسها نموذجاً رائداً في هذا الميدان، مستعرضاً التّاريخ الممتدّ لهذه الادّعاءات حتّى اليوم. وأبرز شاهد على ذلك، موقف الغرب وسياسته اليوم إزاء أحداث 7 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023م.

المركزيّة الغربيّة وتناقضاتها مع حقوق الإنسان

بعد أن قدّم الكاتب في الفصل الأوّل مفهوم المركزيّة الغربيّة ومراحل تشكّلها، ينتقل في الفصل الثّاني إلى مناقشة العلاقة بين المركزيّة الغربيّة وحقوق الإنسان.

المركزيّة الغربيّة وحقوق الإنسان

يتناول الكاتب في هذا الفصل الصّيرورة التّاريخيّة والمفاهيم التي شكّلت حقوق الإنسان في الفكر الغربيّ، وآثارها، بالإضافة إلى الأجهزة التي أنشأها الغرب لتوظيف الحقّ الإنسانيّ لمصالحه، وخصوصاً مصالحه الرّأسماليّة، وذلك من خلال التفصيل الآتي:

1. التّطوّر التاريخيّ لحقوق الإنسان في الغرب:

تناول الكاتب تطوّر حقوق الإنسان في الغرب ضمن أربع مراحل: مرحلة الأنوار المتقدّمة، ومرحلة الاستعباد الكامل، ومرحلة الأنوار، والمرحلة الحديثة والمعاصرة. أمّا في ما يختصّ بمرحلة الأنوار المتقدّمة، فيبيّن الكاتب كيفيّة تبلور النّموذج والمثال التّاريخيّ الذي يفاخر به الغرب، نتيجة ما شهدته تلك الفترة من نظام قانونيّ مثاليّ سنّته حكومة روما، ومن بعدها «مجموعة جوستينيان القانونيّة» (Corpus Juris Civilis) التي كانت نتاجاً للقوانين التي أصدرها أباطرة اليونان بعد تنسيقها وحذف المتشابه منها، بالإضافة إلى زيادة بعض الإضافات والتّغييرات عليها. وبالرّغم من التّفاخر الغربيّ بتلك القوانين، إلّا أنّها كانت في معظمها قوانين عنصريّة تلحظ حقوق الأقلّيات الذين يتمتّعون بالحرّيّة، بينما كان غالبيّة العامّة عبيداً لا تنطبق عليهم تلك القوانين.

أمّا المرحلة الثّانية، والمتمثّلة بمرحلة الاستعباد الكامل، فقد شكّلت بين مرحلتي الأنوار القديمة والأنوار الحديثة، بحيث أصبح القانون الطّبيعيّ في العصر

الوسيط يُؤسس على نظام ما وراء الطبيعة، فنشأت في المقابل مقاومة لتلك الرؤية داعية إلى الحرية الفردية على يدي الزاهد الإيرلندي «بيلاغوس» (Pelagos) الذي حُرم من الكنيسة لموقفه هذا، كونه كان يؤصل للبطش بالمخالفين، وإرغامهم على موافقته، فتتج عن تلك الحركة سحق لكرامة الإنسان وحرّيته، وأصبح عبداً لمن يملكون الحقيقة الدينية، وملوك الأرض وإقطاعيّها، وأمن ذلك مناخاً من المتاجرة بالعدالة، والحكم الاستبدادي على حساب النبلاء والبرجوازيين الذين لجأوا إلى الملوك للحفاظ على بعض امتيازاتهم؛ فوضع الملك هنري الأول قانوناً مدنياً، وهو شرعة الحرّيات.

وبسبب عدم اعتراف هذا القانون بالبابا، أصدر الأخير مرسوماً يقضي بتحريم دراسة القانون الروماني، ووضعت الكنيسة نظامها الخاص الذي أسمته القانون الشرعي، وأدعت المحاكم الكنسية العرفية السيادة القضائية، والحق في فضّ جميع القضايا؛ فاستمال الملوك رجال الكنيسة طلباً لإضفاء الشرعية والقدسية عليهم، وجعل الحق المطلق لهم في سبيل الحكم باسم الله، فأصبح الملك هو الدولة، ووضع بعض الفلاسفة نظريات تأسيس للملكية بمنطق عقلائي، وأصلوا - بحسب الكاتب - للاستبداد وفلسفته.

وحدث خلال المرحلة الثالثة (مرحلة الأنوار) التّأصيل الفكري والفلسفي لمفاهيم حقوق الإنسان، بما قدّمه كلٌّ من «هوبز» (Thomas Hobbes) و«لوك» (John Locke) و«روسو» (Jean-Jacques Rousseau)، في بيئة من الصّراع الفكري، فانبثقت من خلال تلك الصّراعات المفاهيم المعاصرة لحقوق الإنسان، وبدأت تسود فكرة العقد الاجتماعي من كون الأفراد أحراراً ومتساوين في حال الطبيعة، ومن المستحيل أن يخضعوا لسلطة لم يقبلوا بها. وخلال المسيرة الفلسفية ومخاضاتها الفكرية، صدرت عريضة الحقوق. وقد توالى الأحداث والصّراعات التي أدت إلى استقلال السلّطة القضائية عن السلّطة المملّكية، وصدر أول إعلان لحقوق الإنسان بعنوان «إعلان حقوق شعب فيرجينيا الطّيب» سنة 1776م.

وقد خلصت الثورتان الفرنسيّة والأمريكيّة إلى أنّ حكم الواحد لا يُحتمل، فلا شيء يضمن عدم تعسّفه. هذا ولم يعد الله ولا ممثّله مصدر شرعية، وكان لا بدّ من معتقدٍ آخر. وبالرّغم من إقرار الحقوق والحرّيات، فقد كان التركيز في القرن التاسع عشر على اضطهاد العبيد، وحقوقهم بكونهم بشرًا. وقد أدّى الضّغط

من أجل إنهاء العبودية في ذلك الحين إلى إثارة قضايا حقوقية متنوعة؛ منها ما يتعلق بحقوق المرأة، والحقوق السياسية والمدنية لجميع الأعراق وللجنسين. وقد انعكست تلك الحقوق في دستور الولايات المتحدة، فجرى تعديل الدستور لإلغاء العبودية، وإقرار الحماية المتساوية، والغي التمييز العنصري في الأهلية للانتخاب وغيرها.

وتبلور في المرحلة الحديثة والمعاصرة الإدراك العام لأشكال أخرى من الاستغلال الاقتصادي، وكان ذلك من ثمار الاهتمام العالمي بالعبودية، كما حصل في مناجم أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر. وقد حظيت حقوق العمال باهتمام أكبر في نهاية الحرب العالمية الأولى، فولدت عصبة الأمم من رحم مؤتمر فرساي، واعتمد ميثاقها سنة 1919م. وقد ذهب البعض إلى كون هذه العصبة قد أنجزت حماية الأقليات، إلا أنه - وبحسب الكاتب - الأقلية الوحيدة التي حمتها هي الأقلية اليهودية؛ فمعايها مَصانة، ولها مطلق الحرية والتفوذ في معظم المجتمعات الأوروبية. أما الأقليات الأخرى، ومنها العربية والإسلامية، فمساخدم في معظم أوروبا قد تهدمت، كما عانى العمال العرب والمسلمون - بحسب الكاتب - من الاضطهاد لدرجة الاغتيال، في كثير من دول أوروبا الغربية وأمريكا.

وتم لاحقاً لقاء «ونستون تشرشل» (Winston Churchill) و«فرانكلين روزفلت» (Franklin Roosevelt) الذي نتج عنه صوغ مبادئ مشتركة بين إنجلترا والولايات المتحدة، أصدرت في بيان مشترك تحت عنوان ميثاق الأطلنطي. وبعد دخول أميركا الحرب في الأول من يناير عام 1942م، اجتمع ممثلو حكومات دول كثيرة في الشرق والغرب، من الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، لإقرار إعلان الأمم المتحدة، وذلك لتحديد الأهداف التي يُقاتلون لأجلها؛ فأقرّوا تلك الأهداف في «تصريح الأمم المتحدة»: الدفاع عن الحياة، والحرية، والاستقلال، والحرية الدينية، والمحافظة على حقوق الإنسان والعدالة في أراضيهم، وكذلك في الأراضي الأخرى.

وفي عام 1944، تمّ إكمال برنامج مذكرة لحقوق الإنسان، ومن ثمّ أعدّ قسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة برئاسة «جون همفري» (John Humphrey) من كندا أول مشروع للإعلان العالمي. وتتابعت مبادرات أخرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد بدأت لجنة حقوق الإنسان عملها في عام 1947م. وكانت

لجنة صوغ الحقوق تتألف من وفود من أستراليا والصين وفرنسا ولبنان والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد شكّل صدور هذا الإعلان إحباطاً لأولئك الذين توقّعوا في أعقاب الحرب العالمية أكثر من صدور إعلان أخلاقي، كما طلبت الولايات المتحدة، فمارسوا الضّغط من أجل أن يكون الإعلان بمثابة معاهدة متمتعة بقوة القانون الملزمة.

ويُبيّن الكاتب، من خلال استعراض المخاض التاريخي الذي وُلد بعده ميثاق حقوق الإنسان، أنّ دول التّمرّكز الغربيّ كان لها اليد الطولى في ذلك المخاض، ما جعل منه - بحسب ما أورد «جارودي» (Roger Garaudy) - قانوناً للمنتصرين غداة نصرهم على «هتلر» (Adolf Hitler) الذي كان الخليفة الأكثر همجية لكلّ الخروقات الديكتاتورية في الغرب. كما يُبيّن أنّ الحضارة الإسلامية، بكلّ ثقلها، كانت مغيبة عن صوغ الميثاق. ويرى الكاتب أنّ الحضارة الإسلامية تمّ تجاهلها عن عمد، فالعربيّ الوحيد المشارك كان «شارل مالك»، الذي كان حظّه من الثقافة الغربية أكثر من الثقافة الإسلامية. وقد لاقى هذا الإعلان الكثير من الأخذ والرّد، ولم يكن متوافقاً عليه بشكله النهائيّ من الجميع، بالرّغم من اعتماده.

2. احتكار المفاهيم والمعايير المتعلقة بالحقّ الإنساني:

يتعرّض الكاتب في هذا المبحث من الفصل الثاني لتوضيح بعض المفاهيم التي صاغت المركزية الغربية فلسفتها، وبنتها من منظور غربيّ، في إطار العمل على تعميم غايات المجتمع الغربيّ ومثله على مختلف شعوب العالم على أساس أنّها غايات ومثّل إنسانية مشتركة، وأنّها أفضل ما يمكن أن يتوصّل إليه العقل البشريّ.

أ. مفهوم الإنسان:

اتّخذ الكاتب في إطار عرض مفهوم الغرب للإنسان المسار الذي سلكه عبد الوهاب المسيري في كتابه «قضية المرأة بين التّحرير والتّمرّكز حول الأنثى». يوضّح المسيري، ضمن بحثه حول الإنسان والإنسان الطبيعيّ، كيفية سير منظومة التّحديث والعلمنة الغربية ضمن نمط يبدأ بالواحدية الهيومانية (عالم مركزه الإنسانية جمعاء)؛ أي إنّ الإنسان سيّد الكون ومركزه، فتكون ذاته مرجعيّته ومعياريّته، ما يجعله مسيطراً على الطبيعة مسخراً لها، ثمّ الواحدية الإمبريالية (عالم مركزه الذات الفردية)، والتي بفعلها يكون الإنسان فرداً منغلّقاً على ذاته، ليس بكونه ذاتاً إنسانية؛ بل بصفته ذاتاً فردية، فيؤلّه الإنسان نفسه في مواجهة

الطبيعة والآخريين، وبعدها الثنائية الصلبة (صراع بين الإنسان والطبيعة)؛ إذ يدرك الإنسان مرجعية الطبيعة لذاتها واكتفائها بنفسها، فتظهر ازدواجية صلبة متصارعة. بعدها الواحديّة الصلبة (عالم مركزه الطبيعة)، وتكون نتيجة لحلول الطبيعة محلّ الواحديّة الإنسانيّة، وتصبح فيها مرجعية الإنسان لمعياريته، فيظهر الإنسان الطبيعيّ، ويجري الانتقال من عالم يتّسم بالثنائية إلى عالم واحديّ مركزه الطبيعة، وحسب.

ويُختم هذا النّمط عند عبد الوهّاب المسيري بالواحدية السائلة (عالم بلا مركز سقط في قبضة الصيرورة)، والتي تتصاعد فيها معدّلات الحلول والتفكيك؛ ليصبح التغيّر هو نقطة الثبات الوحيدة، وتسيطر النسبية، فيتحقّق عالم مُفكّك لا مركز له، وهذا العالم يتّسم بالحركة الدائمة، وتتحقّق فيه مرحلة السيولة الشاملة.

وهذا ما بيّنه الكاتب في مسار استيضاح تطوّر مسار مفهوم الإنسان وتبلوره في الغرب. وقد أنتجت الحضارة الغربيّة فلسفات كثيرة معادية للعقل وللكليّات والمطلقات، مثل البراجماتيّة وفلسفات الحياة. وقد ظهرت الفلسفة الفينومينولوجيّة في محاولة الوصول إلى تعريف للحقيقة يتجاوز ثنائيات الذات والموضوع، والتجاوز والكمون، والثبات والحركة، والغائيّة والعدميّة، عن طريق فكرة الوعي والقصد، فأصبح من الممكن الوصول إلى الحقيقة الكليّة من دون ميتافيزيقا. ومن وجهة نظر الكاتب، لا تقف هذه الفلسفات الماديّة اللاعقلانيّة ضدّ الديانات العالميّة التقليديّة فحسب، بل ضدّ العقلانيّة الماديّة الصلبة نفسها.

ب. مفهوم الحقّ:

يبيّن الكاتب ضمن هذا العنوان كيف أنّه، وتبعاً لتلك النظرة الغربيّة للإنسان وصورته التاريخيّة التي تشكّل معها عدد من المفاهيم والقيم، تتبدّل مضامينها باختلاف المرحلة التي تمرّ فيها، ومنها مفهوم الحقّ؛ فما حصل من تغيير في عصر النهضة على صعيد الفلسفة الأخلاقيّة أرخى بثقله على مفهوم الحقّ في الغرب.

وفق الموجة الأولى في مفهوم الحقّ، وضع «مكيافيللي» (Niccolo Machiavelli) نظريّته فك الارتباط بين السياسة والقانون الطبيعيّ والأخلاقيّ، وجعل المحور المحرّك لها هو اعتبارات المنفعة التي تستخدم كلّ الوسائل؛ معتدلة أو مشينة، حديديّة أو سامّة، لتحقيق غايتها، وجعل فلسفة القوّة سبيلاً لقيام الدولة

الحديثة. ولكن، لم يكن «مكيا فيللي» قادرًا على صوغ نظريته وفق أسس منهجية أو علمية، وهو ما جاء به «ديكارت» (René Descartes).

وقد انبثق عن المنهج الديكارتية مذهبان فرديان؛ الأول يُمثله «هوبز» (Thomas Hobbes)، وقد عبّر عنه بصورة واقعية غير أخلاقية، حيث وبما أن طبيعة الإنسان - كما يراها «هوبز» - هي الشرّ دائمًا، استلزم ذلك وجود قوّة نفوذها أعلى من العقد، تكون مهمتها تنفيذ العقد إجباريًا على الأفراد، وهذه القوّة هي الدولة.

والثاني؛ والذي يمثله «سبينوزا» (Baruch Spinoza)، وقد كانت منطلقاته أخلاقية في جوهرها، وقد سعى إلى تطبيق التحليل الرياضي على النظام البشري، فحلّله إلى ذرّاته الفردية، على نحو تكون فيه الطبيعة البشرية سابقة على ما هو اجتماعي، ودعا إلى التسليم بمبدأ المنفعة كما فعل «هوبز». وبهذا، أصبحت المادية والفردانية سمة من سمات الحداثة، وأصبحت ملازمة لها طوال صيرورتها. أمّا الموجة الثانية فقد ابتدأت مع «روسو»، الذي من الممكن وصف فكره بأنه نقد مُركّز لفكر الموجة الأولى، فاحتجّ على ما قدّمه «هوبز» وكان احتجّاه باسم الفضيلة، إلّا أنه لم يعمل على إعادة الاعتبار للمفهوم الكلاسيكي للفضيلة، بكونها الغاية الطبيعية للإنسان وكمال طبيعته، بل عمل على إعادة تأويل الفضيلة لجعلها علم النفوس البسيطة والمواطنة الصالحة، وذلك كونه تبنّى المفهوم الحديث للحالة الطبيعية بأنها حالة يكون الناس فيها أحرارًا ويحكمون أنفسهم.

والموجة الثالثة لفلسفة الحقّ نسبها الكاتب إلى «نيتشه» (Friedrich Nietzsche)، ومن بعده «ماركس» (Karl Marx) و«فرويد» (Sigmund Freud). وقد رفض «نيتشه» كلّ النظريات الفلسفية السابقة، وأعاد صوغ مفهوم الإرادة التي تتمثّل بإرادة القوّة، والتي جعلها «نيتشه» معيارًا للقيمة. ويخلص الكاتب إلى أنّ دول التمرّكز الغربي تُطبّق النظرة الروسية، في ما يتعلّق بالحقّ، على الدّاخل لديها، بينما تُطبّق النظرة النيتشوية في تعاملها مع الخارج.

ج. المفهوم المركّب من حقوق الإنسان:

يبيّن الكاتب، وفق هذا العنوان، كيفية انقسام المفهوم الخاصّ بحقوق الإنسان إلى حقوق ذاتية وأخرى عرضية؛ فالذاتية هي ما تكون لصيقة بالإنسان وضرورية

له، ولا يمكن انفكاكها عنه، وهي حقوق أساسية لتحقيق كل حياة، بحيث لا يستطيع أن يحيا حياة إنسانية كاملة من دونها.

والحقوق العرضية عبارة عن الحقوق التي يتغير مضمونها وقابلية الاحتجاج بها حسب الأزمنة والأمكنة، بحيث من الممكن أن يُحرم الفرد من هذه الحقوق تبعاً للظروف والأنظمة القانونية الوضعية، كما أنها قابلة لاكتساب مضمون محدود؛ إذ من الممكن ألا يلزم باحترامها سوى قلة من الناس، وبمقدور الدولة أن تمنحها أو أن تمتنع عن ذلك، لكونها سابقة عنها، على عكس ما إذا أُعلن أنها حقوق طبيعية، ففي هذه الحالة، سيكون لزاماً على الدولة ضمانها؛ لأن هذه الحقوق غير تابعة لها، بل تتعلق جوهرياً بالشخص ذاته وبطبيعته.

وقد رأى الكاتب أن حقوق الإنسان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفلسفة السياسية، كون الحق لا يأخذ معناه بالنسبة إلى صاحبه إلا في ارتباطه بالاحترام الذي يكون واجباً على البعض أو على جميع الآخرين تجاهه.

3. آثار ذلك الاحتكار المفاهيمي والقيمي:

في المطلب السادس من هذا العنوان تناول الكاتب موضوع عولمة القيم والمفاهيم الغربية، وعدّ العلمنة مدمرة لكل قيم وأخلاق، وهو ما نتج عن فلسفة ما بعد الحداثة، والتي من سماتها التفكيك الشامل لكل شيء، وجعل المصير المثالي لكل قيمة يكمن في ارتقائها إلى العام، من دون أن نُقدّر الخطر المميت الذي يخلفه هذا الترفيع، فهو ليس ترفيعاً بقدر ما هو بالأحرى تخفيف إلى درجة الصفر من القيمة.

ففي عصر التنوير، كان التعميم يتم بإسراف، أما اليوم فهو يتم بالغياب، بالهروب إلى الأمام، نحو أصغر قاسم مشترك. كذلك الأمر بالنسبة إلى حقوق الإنسان، والديموقراطية، والحرية؛ فأتساعها يتطابق مع أضعف تعريفاتها، وذلك لأنّ الواقع القيمي العام كان فكرة، وحين تحققت في العالمي، انتحرت الفكرة، وانتهت الغاية المثالية. ومن ثمّ، يُبين الكاتب ما نتج عن عولمة القيم من: اختلال المرجعية والأثر، التَشطّي والتبعثر، الغيرة الضارية، عنف النظام، وتسليع القيم التي ينتج عنها التمييز والاستعباد.

تناقضات المركزية الغربية مع حقوق الإنسان

وهو الفصل الثالث في الكتاب الذي بيّن فيه الكاتب رفض دول التّمركز الغربي، وعلى رأسها أميركا كما يرى «تشومسكي» (Noam Chomsky)، مبادئ الإعلان الدّوليّ لحقوق الإنسان؛ لأنّ هذه المبادئ غير فعّالة، ويوضّح فيه أنّ تعهد واشنطن الخطابّي بعالميّة حقوق الإنسان، لم يكن إلاّ سلاحًا استُخدم ضدّ الآخرين انتقائيًا، وأنّ حقوق الإنسان أصبحت مجرد قيمة نفعيّة في الثقافة السياسيّة؛ إذ تشكل أداة نافعة للدّعاية ولخدمة مصالح الدّول الكبرى لا شيء أكثر، وذلك من خلال التّعريض لبعض النّماذج التّطبيقية على صعيد:

- الحقوق المدنيّة والسياسيّة.
- الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.
- الحقوق الجماعيّة.

يطرح الكاتب الكثير من تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق المذكورة، ويبيّن كيفية تشكيل تلك الحقوق معضلة للدّول الليبراليّة الغربيّة، وعلى رأسها أميركا، فتنصّلت منها ولم تصادق عليها إلاّ في عهد «بوش الأب» (George H. W. Bush)، بعدما وضعت العديد من الملاحظات عليها، بما جعل قوانينها طاغية على بنود القانون الدّوليّ. ثمّ ويوضّح كيف أحكمت المركزية الغربية السيطرة على الجانب السياسيّ في كلّ دول الأطراف، كون السياسة هي الأداة التي من خلالها تُدار الدّول، وتوجّه سياساتها على مختلف الصّعد، وفي ضوئها توضع الإستراتيجيات بكلّ أشكالها. ومن أهمّ الحقوق التي أعدمتها المركزية الغربية على هذا الصّعيد: الحقّ في حرّيّة التّجمّع وتشكيل الرّوابط والاتّحادات، والمطالبة والاحتجاج السّلميّ، والحقّ في حرّيّة الرّأي والتّعبير، والحقّ في الانتخاب من خلال الإطاحة بالحكومات المنتخبة وإفساد الانتخابات، وعنصريّة الانتخابات. ويعطي أمثلة وشواهد على ذلك كلّه.

ويبيّن الكاتب أنّ من أهمّ التّقنيات التي يستخدمها الغرب لفرض إرادته وإملاء مشاريعه هي الإجراءات الاقتصاديّة التي ينتهجها وسيلة للقسر السياسيّ. وفي السّياق، يشير إلى جملة من الحقوق الاقتصاديّة التي تمّرت دول المركزية الغربية في الدّوس عليها من دون حساب لأيّ مشاعر إنسانيّة أو أخلاقيّة أو دينيّة - بحسب تعبيره - وأهمّها: الحقّ في الغذاء، والحقّ في الملكيّة، والحقوق الصّحيّة، ذاكرًا العديد من الشّواهد.

التفاف المركز على حقوق الإنسان

في هذا الفصل، وهو الفصل الرابع من الكتاب، يُبين الكاتب انقلاب المركز على مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية. فقد شكّل هذا المبدأ دعامة المركزية الغربية في تقديم ذاتها للعالم، وقد جعلته واجهة أصيلة وشعاراً مقدّساً، وظّفت لأجله كل وسائل إعلامها، وعدت نفسها الحضارة الوحيدة الوصية على حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية. وهي تتجاهل أنه، وللوصول إلى الديمقراطية الحقّة التي ينتج عنها حقوق عادلة للإنسان، لا بُدّ من وجود مجتمع ذي توزيع متكافئ للموارد، ومشاركة شعبية في صنع القرار.

لكن الديمقراطية بهذه الصورة تُعدّ مثلاً بعيداً وخطراً يجب تجنبه، لا قيمة يجب السعي إلى إحرازها. لذلك، كان الشعار في المرحلة السابقة «يجب ردّ الدخلاء الجهلة الفضوليين إلى مرتبة المتفرجين». أما الآن، فقد أصبح الشعار أنه لا بُدّ أن تزول من رؤوس الرّعايا أي فكرة بإمكانية سيطرتهم على مقدراتهم، يجب أن يكون كل فرد متلقياً معزولاً للدعاية، وأعزل أمام قوتين خارجيتين معاديتين، هما: الحكومة والقطاع الخاص، بما يملكان من حقّ مقدّس بتقرير الطابع الأساسي للحياة الاجتماعية.

ويُبين الكاتب في المبحث الثالث من الفصل الرابع ازدواجية الغرب بين ما يُصرّح به من شعارات مثالية براقّة، والواقع التطبيقي لها. وهذه الازدواجية قائمة بناءً على تحديد الإنسان موضع الحقّ، هل هو الإنسان بنوعه فيكون أيّ إنسان أم هو فقط الإنسان الغربيّ الأبيض، إنّها بحسب الكاتب ازدواجية بين نحن وهم، بين إيجابية التنظير المجرد، وحتى على صعيد القوانين والتشريعات، والتطبيق الذي تختلّ معياريته، ويفقد ميزان عدالته. وهذا الاختلال يخضع لمعايير متنوّعة ومتعدّدة يتعرّض الكاتب لبعض منها: مثل معيار الشمال والجنوب، معيار البيض والملونين، معيار النصارى والمسلمين، معيار الدّاخل والخارج، ويشير العديد من القضايا ويعرضها شواهد على ما تقدّم به.

وفي إطار تقديمه لمبحث توظيف الحقّ الإنساني للاستعلاء الغربيّ، يُبين الكاتب كيف يُعدّ الحقّ الإنسانيّ مشتركاً أممياً ترفعه دول التّمركز الغربيّ لخدمة مصالح خاصّة، وأغراض آنيّة، وتسوّغ الغاية الوسيلة للوصول إلى ذلك الهدف، فيتمّ - بشماعة حقوق الإنسان - ابتزاز المخالفين للوصول بهم إلى الإذعان، ومن

لا يُدعن تصدر له شهادات سوء سيرة وسلوك، ويُظهر على أنه أحد أكبر منتهكي حقوق الإنسان. ولذلك، فإن الكثير من الدول ترضخ لإملاءات دول التمرکز الغربي، وتالياً يتحوّل الفرد إلى مجرد ساعٍ لإشباع حاجات أوليّة، مثل الغذاء والرعاية والمأوى.

ويُبين الكاتب الأفضة ذات الشكل الإنساني التي ترتديها تلك الدول في سبيل تنفيذ أجنداتها من خلال عناوين عدّة تتلخّص بـ:

- التغطية على المخالف أو ابتزازه بموجب الحقّ الإنساني.
- التفعيّة باسم الحقّ الإنساني.
- توظيف الحقّ الإنساني لخدمة الأجندة الغربيّة. ولعلّ من أخطر وسائل التفعيّة الغربيّة، في ما يتعلّق بالحقّ الإنساني، هو توظيف العمل الإغاثي الإنساني بجعله رهينة للإستراتيجية الدوليّة الغربيّة، وهو ما قامت به القوّات الأمريكيّة خلال حربها على أفغانستان، فقد كانوا يقصفون المدن والقرى، وفي الوقت نفسه يلقون حصصاً إغاثيّة من المرتفعات.
- الحقّ الإنساني في خدمة الإجرام الغربيّ.
- الحقّ الإنساني في خدمة التنصير.

ويُبين الكاتب أهميّة التّضليل الإعلامي، والذي يمثّل إحدى أهمّ التّقنيّات التي تستخدمها الدول الغربيّة لتغيير ذهنيّة دول الأطراف، سواءً في الأيدولوجيات والمفاهيم، أو في التشريعات والقوانين، أو في التّطبيقات اللاحقة وانتقاءاتها؛ فأسياد اللعبة - ومن خلال سيطرتهم على الإعلام - يتمكّنون من صوغ مفاهيم الديمقراطيّة، وحقوق الإنسان حسب توجّهااتهم، ووفق الرّؤية التي يرغبون بها، ويرتضونها بما يزعزع عقائد الأمم واستقرارها، فتحرف الماكنة الإعلاميّة الغربيّة اتّجاهات الرّأي العامّ. ولأجل إحكام السّيطرة أكثر، يعمد إلى وضع الأجندات والبرامج على أكثر من صعيد (أخلاقيّ، ثقافيّ، أيديولوجيّ...)، وعلى أكثر من مرحلة ومستوى، ووفق منهجيّة مدروسة تحرص على مخاطبة كلّ بما يحقّق أهدافها.

كما يُبين الكاتب كيف تعمد دول التمرکز الغربيّ على سحق من يُراد نهشه إنسانياً بواسطة الإعلام، وذلك بإثارة مشاعر الوطنيّة والحماسة الشّعبيّة في الدّاخل، وبثّ الخوف في نفوس أفراد المجتمع وقلوبهم، من خلال تهديدات خطيرة تمسّ

وجودهم. هذا ويوضح الكاتب التزيين الإعلامي لكل انتهاكات المركز لحقوق الإنسان، بحيث يقدم كل ما يريده على أنه ما يريده الجنس البشري، وتصوره على أنه الحق والعدل، وبهذا تُفرغ الدعاية الكلمة من معانيها الأصيلة، فتصبح «الحرب سلاماً» و«العبودية حرّية».